التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية .رؤية تحليلية سوسيو. اقتصادية لأسرار النجاح

Expérience de Singapour dans la lutte contre la pauvreté et le développement Analyse socio-économique des secrets du succès.

[1] ط د/ عبد الحفيظ حمزة، د[2]/ لطفي دنبري

2/1 جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي
Mail:yahoo.frdenlotfi77@

تاريخ الاستلام: 2019/10/22 تاريخ القبول: 2019./11/02

المؤلف المرسل: لطفي دنبري،
denlotfi77@ yahoo.fr

الملخص:

يروم هذا البحث إلى استعراض تجربة من أهم التجارب الدولية الرائدة في مكافحة الفقر، ويتعلق الأمر هنا بالتجربة السنغافورية؛ فما وصلت إليه هذه الدولة من نماء وتطور ورخاء جلب أنظار العالم، واسترعى اهتمام المفكرين، واستدعى الكثير من الباحثين والدارسين لطرق أبواب البحث والدراسة في موضوع هذه التجربة الرائدة. إن الفقر الذي كان الشعب السنغافوري يعيشه ويعاني من ويلاته تسببت فيه عوامل عدة؛ منها التاريخية كتعرضه للحروب والاحتلال من قبل البريطانيين واليابانيين، والانفصال عن الاتحاد الماليزي عام 1965، والنزاعات العرقية، ومنها الجغرافية والمتمثلة في ضيق المساحة الجغرافية وزيادة الكثافة السكانية، ومنها الاقتصادية والتي يمكن حصرها في انعدام الموارد الاقتصادية، كل ذلك وغيره فرض على هذه الدولة الاستجابة لهذه التحديات ووضع خطط وانتهاج سياسات للخروج من هذه الوضعية المتردية. وبالفعل فقد كان لسنغافورة ما أرادت بفضل تفعيل هذه الخطط والسياسات وتجسيدها في الواقع بدء بانتقاء الموارد البشرية ذات الكفاءة لإدارة الشأن العام، ومرورا بإصلاح نظامي التعليم والتكوين، إلى الانفتاح وتحرير الأسواق مع حتمية إرفاق هذه السياسات بسياسات أخرى مكملة كالتزام الواقعية والصرامة في تنفيذ القرارات الصادرة عن القيادة العليا للبلد.

الكلمات المفتاحية: سنغافورة؛ الفقر؛ التنمية

This study attempts to take stock of one of the most important international experiences in the fight against poverty. it is Singapore's experience. The State of Singapore lived in miserable conditions at all levels: political, social and economic. On the political front, independence is a source of concern because of the instability of the region and the fear of conflict in some neighboring countries, in terms of social welfare, poverty, deprivation and exploitation. were the most important manifestations of Singaporean society due to lack of natural resources and declining sources of income. As for the economic situation of the country, it also suffered from the effects and vestiges of the British and Japanese occupation, and the lack of clarity of the vision of the future.

All this and others have forced the country to meet these challenges and to develop plans and policies to get out of this deteriorating situation. In fact, Singapore has gotten really excited about it by actually activating these plans and policies, starting with the selection of effective human resources and managing public affairs, through the reform of education and training systems, and the liberalization of markets, with the inevitability of linking These policies are in addition to those of the highest authorities in the application of the highest authorities. Through these sound plans and policies, Singapore has been able to advance economic growth, which has impacted all other areas of development.

Keywords: Singapore; Poverty; Development.

مقدمة :

إن دولة سنغافورة، والتي تعتبر البلد الأصغر في جنوب شرق القارة الآسيوية، وجدت نفسها عام 1965 تعيش أوضاعا بائسة على جميع الأصعدة؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي فقد شكل استقلالها في حد ذاته مصدر قلق نظرا للأوضاع غير المستقرة إقليميا، حيث كان يخشى انتقال النزاعات الطائفية المثارة في بعض دول الجوار إلى داخلها، أما على الصعيد الاجتماعي فلقد كان الفقر والحرمان والاستغلال أبرز المظاهر التي تميز المجتمع السنغافوري نظرا لانعدام الموارد الطبيعية و انحسار مصادر الدخل، وأما الوضع الاقتصادي للدولة فقد كان هو

الآخر يعاني من اختلالات كبيرة بسبب أثار ومخلفات الاحتلال البريطاني والياباني اللذين جعلا من الشعب السنغافوري مجرد خدم وبأرخص الأثمان، ناهيك عن ندرة الموارد الطبيعية في هذا البلد وضيق مساحته الجغرافية. إن إحساس القيادة السنغافورية بهشاشة الأوضاع وخطورتها على كافة المستويات والأصعدة، وأيضا إدراكا منها بضرورة مواجهة هذه التحديات حتم عليها القيام بوضع مخططات وانتهاج سياسات رشيدة لأجل النهوض بالبلد وتطويره، وبالتالي القضاء على كل مظاهر الفقر والحرمان في المجتمع، وهو ما تجسد فعلا في مشروع الإصلاح والتطوير الشاق والطويل الذي تولاه رئيس الوزراء الأسبق " لي كوان يو"، والذي من خلاله سمح لهذه الدولة الفتية بالتغير والنمو، لتنتقل بذلك بعد ثلاثة عقود من تلك الوضعية البائسة وتتحول إلى وضع أفضل رشحها بأن تكون قبلة لرجال المال والأعمال، وقوة اقتصادية تنافسية كبيرة تضاهي كبريات الاقتصاديات العالمية، بل وتنتزع مرتبة من المراتب الأولى في قائمة الدول الأغنى في العالم، ولقد بات المجتمع السنغافوري في ظل هذا النمو السريع والتطوير الرتيب ينعم بحياة ذات جودة عالية لا تتوفر لكثير من المجتمعات التي تنتمي لدول أكثر مساحة وتحوي أعظم الموارد الطبيعية، ويمكن القول هنا أن سنغافورة كان لها ما أرادت بفضل اعتمادها على رأس المال البشري المتمثل في الكوادر من ذوي الكفاءات والخبرات، و رأس المال المعرفي المتمثل في تلك المناهج والبرامج التعليمية والخطط التدريبية، وأيضا ساهم في هذا الانتقال النوعي تطبيق سنغافورة لسياسة انفتاحية تعتمد على تحرير الأسواق مع الالتزام بالواقعية في التعامل والصرامة في تنفيذ القرارات وتطبيق القواعد القانونية، ومن خلال الفقرات الموالية سوف نحاول استعراض كل هذه السياسات بشيء من التحليل وفق رؤية سوسيو. اقتصادية لنكتشف، في الأخير، أهم أسرار هذه التجربة المثالية، ولكن قبل تناول ذلك يجدر بنا أن نتوقف عند تحديد المفاهيم الخاصة بعنوان هذا المقال حتى نتمكن من الدخول لهذا الموضوع بمفاهيم مفتاحية تساعد القارئ على استيعاب هذه التجربة، ثم نعرج للحديث عن أوضاع سنغافورة قبيل الاستقلال من خلال نظرة تحليلية سوسيو. تاريخية اقتصادية .

I.تحديد المفاهيم الخاصة بعنوان موضوع الدراسة:

I . 1. سنغافورة: هي دولة جمهورية في شكل جزيرة تقع في جنوب شرق آسيا بين ماليزيا وإندونيسيا، تبلغ مساحتها 697 كلم2 ، عدد سكانها في الوقت الحالي يتجاوز خمسة ملايين (5.460.302) نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 7.834 نسمة / كلم2، عاصمتها سنغافورة، ومن أهم مدنها يوجد مدينتا: دبوك، كونيس تاون، أما عملتها فهي الدولار السنغافوري. وفيما يخص المجموعات العرقية؛فيوجد العرق الصيني بنسبة 76.8 %، والعرق المالاي بنسبة 13.9 %، والعرق الهندي بنسبة تقدر بـ 7.9 %، وأعراق أخرى بنسبة تقدر بـ 1.4 %، أما الديانات التي يدين بها الشعب في هذه الدولة؛ فيوجد الدين الإسلامي بنسبة 20 %، والديانة البوذية بنسبة 39 %، والمسيحية بنسبة 16 %، وديانات أخرى بنسبة تقدر بـ 18 %، وبخصوص اللغات المستعملة بهذه الدولة، فتوجد اللغة الانجليزية بشكل أساسي إلى جانب اللغة الصينية والماليزية والتاميلية، ويتميز الشعب السنغافوري بقدرته على الكتابة والقراءة بنسبة تقدر بـ 92.5 %، ونظرا للتحسن الكبير في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحية فقد وصل سن أمل الحياة إلى 84 سنة، وتجدر الإشارة إلى أن دولة سنغافورة نالت استقلالها عام 1965 بعد أن انضمت إلى الاتحاد الماليزي عام 1963، ونشير في الأخير إلى عَلَمْ هذه الدولة والذي يرمز لونه الأحمر للأخوة العالمية والأبيض إلى النقاء، ويرمز الهلال إلى ارتقاء الأمة، كما ترمز النجوم الخمس إلى ما تسعى إليه البلاد وهي الديمقراطية، والسلام، والتقدم، والعدل، والمساواة. (قطش، 2009، ص143)

I. 2. الفقر: الفقر لغة كما جاء في القاموس المحيط ضد الغنى، وقدره أن يكون له ما يكفي عياله، وينقل صاحب المحيط عن الشافعي أن: الفقراءُ هم الزَّمنَى الذين لا حرفة لهم، وأهل الحرف الذين لا تقع حرفتُهم من حاجتهم موقعا.(أبادي،2008، ص412). أما اصطلاحا: مفهوم الفقر لدى المتخصصين ليس محل اتفاق نظرا للاختلاف والتنوع المتباين في التوجهات الفكرية والقناعات الأيديولوجية، ولكن جل هؤلاء المتخصصين، لاسيما في العلوم الاقتصادية، متفقون على ربط مفهوم الفقر بالتنمية، وعادة ما يعبرون عنه بخط الفقر، أو حد الكفاف، وهي وضعية مرتبطة بمستوى معين من الرفاهية، ويبقى السؤال هنا مطروحا عن كيفية جمع المؤشرات التي نقيس بها هذه

الرفاهية، وبالتالي نقيس من خلالها الفقر حتى نصل في الأخير إلى معرفة المستوى المعيشي (ادريس،2004)، ولقد كان الهدف المتضمن في أهداف التنمية الألفية لعام 2000 هو: "أن يقلص إلى النصف نسبة الناس الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم بحلول عام 2005، وقد زاد مؤشر الفقر هذا إلى دولارين منذ عام 2000، ولكن هذا المقياس لا يعكس الأبعاد الحقيقية للفقر والهوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء في كل من البلدان المتقدمة والنامية " (بينيت،2010،ص223)، هذا ولا تزال الجهود العلمية مستمرة في محاولة تحديد معاني هذا المفهوم، ولقد أمسى الأكاديميون يركزون على ما يسمى بالفقر الهيكلي؛ فالفقر حسبهم، ينتج عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي والاجتماعي (قيرة، دس،ص3) ، فالفقر ،بهذا المعنى، لا يقتصر تحديده فقط على الأبعاد المادية، بل يتوسع مفهومه لتشمل الأبعاد النفسية والاجتماعية؛ فالأفراد كما هم بحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن، هم أيضا، بحاجة إلى الخدمات الصحية وإلى التعليم والأمن والكرامة في كل مراحل الحياة بما فيها مرحلة الشيخوخة.

وعليه فربط مفهوم الفقر بالتنمية سيتيح للباحثين والأكاديميين تناول موضوع الفقر بجميع أبعاده . الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وهو ما يسمح بتشخيص شامل وعميق للظاهرة، ويساعد الباحثين في نفس الوقت على طرح الحلول المناسبة لمشكلاتها.

I. 3. مفهوم التنمية: مفهوم التنمية، كما تشير بعض الأدبيات الحديثة، كان أكثر تداولا من قبل علماء الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان يعني: تلك الجهود التي تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في مجتمع معين من أجل إكسابه القدرة على التطور الذاتي والمستمر بما يضمن إشباع حاجات الأفراد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وامتثال مبدأ العدالة في توزيع الثروة، ومع موجات التحرر في العالم في ستينيات القرن العشرين لم يبق مفهوم التنمية مقتصرا على التوجه نحو تحسين الاقتصاد، فقد تطور هذا المفهوم واقتحم المجال السياسي، فأصبح مصطلح التنمية السياسية متداولا ويراد به تطوير تلك البلدان المتحررة عبر استحداث الديمقراطية كأداة لممارسة الحكم من خلال اعتماد الأحزاب وإجراء الانتخابات ونحوها، كل ذلك

بغرض تحفيز تلك الدول لإتباع النموذج الغربي في التحديث والتطوير، ومع التحولات السريعة التي يشهدها العالم بفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما أفرزته من علوم وفنون وتراكم معرفي؛ توسع مفهوم التنمية ليشمل مجالات حياة المجتمعات والأفراد، وهكذا حتى أمسى مصطلح التنمية البشرية يلقى رواجا كبيرا في أوساط الهيئات الرسمية والمدنية، والغرض في الأخير هو إكساب الأفراد معارف ومهارات تمكنهم من رفع مستوى قدراتهم وبالتالي تحسين أدائهم المهني والذي ستكون له عوائد إيجابية على أوضاعهم الاجتماعية (العجمي،2010، ص10). ولقد تطور مفهوم التنمية وازداد توسعا ليأخذ بعين الاعتبار التوازنات والأنساق البيئية وهو المفهوم الذي صار يطلق عليه بالتنمية المستدامة، حيث تهدف إلى المحافظة على البيئة الإنسانية لتبقى نظيفة وقادرة على تجديد مواردها مع العمل في الوقت نفسه على تحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع.(عبد الكافي، دس).

ويمكن أن نشير إلى مفهوم آخر للتنمية ونراه ينسجم مع مضمون هذا المقال، ويعني: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى الفرد ذاته أو لدى الغير ؛ وهو المفهوم الذي يؤكد بأن الموارد ليس لها جنسية، فيفترض أن يحقق التنمية كل فرد أو مجتمع قادر على الاستغلال بطريقة أكثر كفاءة بغض النظر عن تملكه للثروة (كافي،2016، ص27) ، فدولة مثل سنغافورة مثلا، تنعدم فيها الثروات الطبيعية ولكنها استطاعت أن تستغل موارد الآخرين عبر استيراد المنتجات وإعادة تصنيعها وتصديرها من جديد بمواصفات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، وتمكنت بفضل تكوين وتأهيل المورد البشري أن تحقق تنمية في جميع المجالات، ونختم الحديث هنا عن هذا المفهوم بمقولة الدكتور رابح كعباش في كتابه سوسيولوجيا التنمية بأن هذه الأخيرة هي: "عملية تغيير وتحويل مقصودة تستند إلى فهم عميق للمجتمع في كليته، وأن هذا التغيير فضلا على أنه إرادة، فإنه يمثل تحديا واعيا وهادفا".(كعباش، 2007،ص19)

II. أوضاع سنغافورة قبيل الاستقلال . نظرة تحليلية سوسيو-تاريخية اقتصادية:

قبل الحديث عن الخطط والسياسات التي سمحت لسنغافورة بالنهوض والتطور والقضاء على الفقر، جدير بنا أن نعود لتلك المراحل التاريخية التي سبقت هذا التحول وذلك من أجل رسم خلفية جيو سياسية واقتصادية لما كانت عليه أوضاع هذه

الدولة. وبصفة إجمالية يمكن القول أن السنوات المبكرة لدولة سنغافورة قبيل استقلالها عام 1965 شهدت أحداثا كبرى كان لها عظيم الأثر على جميع مناحي الحياة؛ فقد خضع هذا البلد للاحتلال من قبل الإمبراطورية البريطانية لفترة طويلة، ثم غزاها اليابانيون في فترة قصيرة وتمكنوا من فرض نظامهم عليها في 15 من شباط (فبراير) عام 1942(يو، 2007، ص54) ، والغريب في الأمر أنه ومن خلال اطلاعنا على المذكرات الصادرة في كتاب قصة سنغافورة، أن شخصية مثل "لي كوان يو Lee Kuan Yew" صاحب هذه المذكرات وجدناه في العديد من المواضع يثني على ممارسات البريطانيين وهم بالطبع ليسوا فاتحين وإنما محتلين ومن غير العرق الآسيوي، بينما نجده بالمقابل يشجب ويستنكر ويتقزز من الظلم والجرائم التي ارتكبها الغزاة اليابانيون في حق رفاقهم من نفس العرق!، يقول لي كوان: " بنى البريطانيون أسطورة تفوقهم الموروث بطريقة شديدة الإقناع، بحيث أن معظم الآسيويون آمنوا بأنه لا أمل في تحديهم، أما الآن فقد تجرأ عرق آسيوي على هزيمتهم وتحطيم تلك الأسطورة، ولكن ما إن حَكَمنا اليابانيون الفاتحون حتى أظهروا لرفاقهم . يقصد السنغافوريين . أنهم كانوا أشد قسوة ووحشية وفظاعة من البريطانيين"، حتى أنه من شدة هول ما رأى قال: "..كنت أتمنى لو أن البريطانيين ما يزالون يحكموننا، كنت كرفاقي الآسيويين مضللا.." (يو، 2007، ص57) ، وفي نفس السياق يجتهد السيد . لي كوان يو . في محاولته لتبرير هذه القسوة لليابانيين على رفاقهم، فيري أن السبب يعود لاعتبار اليابانيين أنفسهم ينحدرون من آلهة الشمس، أي الشعب المختار المتميز والمختلف عن الصينيين والهنود والمالاويين الذين يشكلون المجتمع السنغافوري، لذلك استساغوا فعل الجرائم التي لم يفعلها البريطانيون من قبلهم في حق السكان المحليين، ويدعم ما توصل إليه من استنتاجات بخصوص فظاعة جرائم اليابانيين بسرد حقائق موثقة وهي تلك المتمثلة فيما اكتشفته لجنة غرفة التجارة الصينية بعد الحرب من مقابر جماعية في حق سكان مدن كل من (سيغلاب) و(بنغول) و (تشانغي) (يو، 2007، ص62). وهناك نقطة هامة يشير إليها رئيس الوزراء السابق لي كوان يو Lee Kuan Yew في مذكراته وهي أن دروس التاريخ التي كانوا يتناولونها في المدرسة تقول بأن المالاويين هم من كان يستنجد بالبريطانيين بغرض حمايتهم والمحافظة على الأدوار الوظيفية للعاملين من أن تتحجم على أيدي المهاجرين

الصينيين والهنود باعتبارهم الأكثر جلدا ونشاطا(يو، 2007، ص55). ربما خشية المنافسة على تلك الوظائف ذات المكانة الاجتماعية في نظرهم، ولكن هذا القائد . لي كوان يو. سرعان ما اكتشف زيف البريطانيين وجبنهم، حتى أنه استغرب من انهزام بريطانيا أمام اليابان خلال سبعين (70) يوما وبتعداد عسكري قوامه ستون ألفا (60000) فقط، في مقابل القوات البريطانية المتحالفة مع الصين والهند والتي تملك أزيد من 130 ألف مقاتل، أي ضعف أعدائهم وزيادة وهو الأمر الذي جعل هذا الرجل يقتنع ببطلان الادعاء الزاعم بتفوق الرجل الانكليزي الأبيض على غيره من الأجناس. (يو، 2007، ص56).

وإذا كان سقوط سنغافورة في أيدي الغزاة اليابانيين بعد انهزام القوات البريطانية أمامهم قد عدّه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستون تشرشل . كارثة وأكبر إخفاق في تاريخ بريطانيا، فإن هذا الأمر في حد ذاته قد تسبب في تدهور الأوضاع الأمنية والتي أدت بدورها إلى تفاقم أعمال النهب والسلب من قبل الغزاة، وهكذا أمسى السنغافوريون يعيشون حالة من الخوف ألزمتهم التخفي في البيوت، وبالتالي الحرمان من المؤن الغذائية وقد انعكس هذا الوضع كلية على الصحة والتعليم وغيرهما من المجالات الحياتية .

لا شك أن هذه الأحداث وما أفرزته من تحولات والتي ألقت بظلالها على الساحة الإقليمية والعالمية كانت نتيجة حتمية لتطور علاقات القوة والسيطرة بين القوى الخارجية المحتلة من جهة، والفاعلين المحليين من جهة ثانية؛ فمنذ نشأة سنغافورة عام 1819 على يد أحد مسؤولي شركة الهند الشرقية البريطانية وهو السير ستامفورد رافلز Sir Thomas Stamford Bingley Raffles ، وبعد أن تم وضع هذا البلد تحت الحكم المباشر للندن عام 1867 كمستعمرة تابعة للإمبراطورية البريطانية، برزت سنغافورة كمركز تجاري استراتيجي وأيضا كقطب اقتصادي جذاب، لاسيما، بعد اكتشاف النفط في الجزر الهندية الشرقية الهولندية أين سُمِح لها بأن تكون كذلك مركزا لتجهيز وإعادة تصدير المنتجات البتروكيميائية(روكرانس،2001،ص115) ، وبناءً على هذه المعطيات التاريخية والواقعية أصبحت سنغافورة محل أطماع من طرف القوى الإقليمية وحتى العالمية، وفي ظل الرؤية المستقبلية لهؤلاء الطامعين برزت على

الساحة المحلية أفكارا وقناعات جديدة بين أبناء البلد تبدد ذلك الاعتقاد السائد الذي مفاده أن تفوق الرجل الأبيض هي مسألة غير قابلة للمناقشة (يو، 2007، ص54) ، وهو ما يعني للسنغافوريين أنه قد آن الأوان لأخذ زمام المبادرة ولو بعد حين؛ فالموارد البشرية السنغافورية المؤهلة على قلتها قادرة على إحداث التغيير وصناعة الفارق بين ساكنيها وغيرهم من سكان الأقاليم رغم ندرة الموارد الطبيعية، ولقد تجسدت هذه الأفكار فعلا فيما بعد، أي بعد حصول سنغافورة على الحكم الذاتي عام 1959 وانضمامها إلى الاتحاد الفدرالي مع ماليزيا عام 1963، ثم انفصالها واستقلالها عام 1965 وما كان بعده. وسوف نتطرق في العنصر الموالي إلى أهم العوامل التي سمحت لدولة سنغافورة من مبارحة وضعية التبعية والتخلف ومكنتها من الارتقاء والصعود إلى مصاف الدول المتقدمة لتكون، بذلك، نموذجا تنمويا رائدا خاصة في مجال مواجهة مشكلات الفقر والحرمان.

III. السياسات والخطط المنتهجة لمواجهة الفقر بدولة سنغافورة :

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها دولة سنغافورة بعد الاستقلال كانت تحتم على القادة الجدد التفكير في وضع سياسات وخطط إنمائية تسمح لهم بمعالجة الاختلالات ومواجهة هذه التحديات، ومن ثم إخراج البلد من هذه الحالة المتردية والانتقال بها إلى حالة من النمو والتطور، ولعل من أبرز وأهم السياسات والخطط الإنمائية التي طبقتها سنغافورة ما يلي :

III. 1. سياسة الاعتماد على الكوادر من ذوي الخبرات والكفاءات: إن شعار "وضع الرجل المناسب في المكان المناسب" الذي ترفعه العديد من الدول والحكومات قد لا نجده مجسدا بمعناه الحقيقي في الواقع إلا في دولة سنغافورة، و اختيار شخص ك "لي كوان يو" لقيادة شؤون البلد بعد الاستقلال أكبر دليل على صدق وواقعية الشعار المرفوع، فهذا الشخص والذي أصبح معروفا على المستوى الدولي، لا خلاف في أنه أبو النهضة التي تشهدها سنغافورة حاليا ويرى المراقب السياسي زولكيفيلي باهارودين أن لي كوان يو كان الزعيم المناسب في الوقت المناسب، حيث كان بشيرا بالأمل في فترة الستينيات(www.aljazeera.net) .، وفي هذا الصدد نشير إلى شهادة الرئيس الفرنسي

جاك شيراك الواردة في كتاب (لي كوان يو قصة سنغافورة) منذ 1995، حيث يقول: " أن تنهض أمة من عتبة الوجود إلى واحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم في 30 سنة ليس بالإنجاز العادي، أساس هذا النجاح هو السيد لي كوان يو، .. لقد حول مدينة إلى دولة..جمع السيد لي حوله ألمع العقول، محولا أدق المعايير داخل نظام الحكم. في ظل قيادته مكنت أولوية المصلحة العامة، وتقديس التربية والعمل والادخار والقدرة على التنبؤ بحاجات المدينة من أن تأخذ بما أسميه الطرق القصيرة نحو التقدم.." (يو، 2007، ص675). ففي هذه الشهادة اعتراف واضح وصريح بعبقرية الرجل والتي تكمن معالمها الأساسية في حجم وقوة التغيير الذي أحدثه، والذي سمح لهذه الدولة الصغيرة الحجم والضعيفة البنيان والمتخلفة حضاريا بالانتقال من هذه الوضعية الهشة إلى حالة من النمو والرقي والازدهار تجذب الاهتمام والاحترام من بقية دول العالم. وليس رئيس الوزراء الأول فقط من يتمتع بالكفاءة والمقدرة الكافية والذي يعود له الفضل في حسن قيادة وإدارة شؤون البلد، بل توجد معه كوكبة من الكوادر العاملة والتي تتمتع هي أيضا بالمقدرة الفائقة في التخطيط والإدارة يقول رئيس وزراء استراليا مالكوم فريزر 1975-1983 :"كان لي وما يزال واحدا من أبرز الزعماء المعروفين في النصف الثاني من القرن الماضي، كان محظوظا بتأييد مجموعة من الوزراء من ذوي المقدرة الفائقة ممن يشرفون حكومة أية دولة كبرى"(يو، 2007، ص676). إن تواجد هذه الكفاءات في أعلى هرم السلطة يعتبر في حد ذاته مؤشر ا قويا على رسوخ العمل بمعايير النزاهة والشفافية في اختيار ممثلين للشعب جديرين بتسيير شؤون البلد وتطويره، وبالفعل فما من قيادة تأتي إلا وتجتهد في أن تكون لها بصمة تشفع لها في الاستمرار وإلا عاقبها الشعب بالتغيير عن طريق الاقتراع الحر والشفاف، فمنذ الاستقلال 1965أين كان رئيس الوزراء الأول السيد : لي كوان يو إلى غاية رئيسة الوزراء الحالية السيدة:حليمة يعقوب وسنغافورة تشهد انتقالا سلسا في تسلم واستلام السلطة وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في استتباب الأمن وشجع على المضي قدما في خلق المشاريع وتوسيع الاستثمارات وهو ما يفضي حتما إلى الحد من استفحال البطالة ويقضي على الفقر بشكل تدريجي؛ بل وينقل المجتمع من وضعية التخلف إلى التقدم والازدهار.

III. 2. سياسة الاعتماد على التعليم وتأهيل الموارد البشرية: لـــقـــد أدرك القـــــادة

السنغافوريون منذ الوهلة الأولى أنهم لن يتمكنوا من النمو والتقدم إلا بالتركيز على الطاقات البشرية، بل وهم أعضاء في البرلمان الماليزي كانت فكرة الاستثمار في المورد البشري تراودهم في حال الانفصال عن الاتحاد الماليزي، حتى أن السيد "لي كوان يو" كان يهدد التحالف البرلماني، آنذاك، بهذه الفكرة فيقول :" إن التحالف إذا لم يكن لديه إجابات على المشكلات الاقتصادية الراهنة فينبغي ألا يكبت المعارضة، إذ لدينا البديل..في عشر سنوات سننجب جيلا من المالاويين المثقفين المتفهمين لثقافات العلوم والإدارة والصناعة الحديثة "(يو، 2007، ص616)، ولقد توجه بهذا الكلام لطمأنة معارضيه الذين كانوا يخشون على المالاويين من التهميش والإقصاء من المناصب الإدارية والقيادية باعتبارهم أكثرية ولكنهم فقراء وأقل تأهيلا من الصينيين .

إن بقاء هذا التباين في المستويات التعليمية والتكوينية بين الجنسين من العرقين واستمراره سيؤدي حتما إلى استئثار الصينيين بأغلبية المناصب الإدارية والقيادية في المستقبل، وهو الأمر الذي لم يستسغه القادة الجدد لسنغافورة فشرعوا في حل هذه المشكلة من البداية من خلال توجيه الخطاب المطمئن للمالاويين بأن لديهم الحق في أن يصلوا إلى مستوى التدريب والتعليم الذي وصلت إليه المجتمعات غير المالاوية، بعد هذه الخطوة تم الانتقال إلى خطوة أخرى وهي اتخاذ قرار يتمثل في جعل اللغة المالاوية هي اللغة القومية والرسمية الوحيدة انطلاقا من سنة 1967 (يو، 2007، ص618) .و لقد كان واضحا من خلال هذه الخطوات الجريئة أن قادة البلد كانوا في أول الأمر يوظفون مسائل اللغة والتعليم والتكوين لتحقيق مزايا سياسية كالمحافظة على الأمن والاستقرار السياسي للبلد، و بعض المزايا الأخرى ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية كترسيخ العدالة الاجتماعية و تخريج أبناء قادرين على العمل بغية تحسين مستوياتهم المعيشية والمساهمة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

عندما ترسخ في ذهن قادة سنغافورة أنه لا يوجد في البلد سوى الإنسان كمورد يمكن الاعتماد عليه، لم يكن أمامهم من خيار حينئذ، سوى التوجه بكل الطاقات للاهتمام والتركيز على مجال التعليم والتكوين يقينا منهم بأنه المجال الأهم

لخلق فرص العمل وتحسين أوضاع معيشة السكان وأيضا لتحريك الاستثمار ومن ثم تحقيق النمو والتطور، ولأنهم أيضا مقتنعين بأن الفرد المتعلم والمتكون هو الأكثر وعيا وإدراكا لمتطلبات المرحلة، وأنه الأقدر على مباشرة عملية التغيير و الأجدر للقيام بعملية البناء والتطوير، فإن هذا التوجه المركز أملى على الحكومة السنغافورية وضع أهداف طموحة ورصد ميزانيات كبيرة ورسم سياسات وخطط للنهوض بمستوى التعليم وتطويره، والاهتمام بالتكوين وتحسينه، ويمكن أن نشير هنا إلى أن نظام التعليم في هذه الدولة يهدف إلى بناء شخصية قوية للطفل وتنمية مهاراته الاجتماعية، وفي هذا السياق تسعى وزارة التعليم إلى اكتشاف مواهب كل تلميذ على حدة، ثم العمل بعد ذلك على تطوير هذه المواهب إلى أعلى إمكانياتها مع زرع شغف التعلم في نفوس الطلاب طوال حياتهم لكي يستمروا في تطوير أنفسهم حتى بعد تخرجهم من المدرسة (https://aliqtisadi.com)، وباختصار يمكن الإشارة إلى أهم خصائص ومميزات النظام التعليمي في سنغافورة والذي أصبح محل أنظار العالم خلال فترة وجيزة، بل واعتبرته العديد من الدول مرجعا لها بعد النجاح الكبير الذي حققه طلبتها في الاختبارات العالمية(PISA) ، وأهم سمات هذا النظام فيما يلي: (سنغافورة www.marefa.org)

- أنه نظام متجانس وعملي واقعي في كل مراحله، فهو تارة، يأخذ من تقاليد التعليم الشرقية وتارة أخرى، من التقاليد الغربية.
- أنه نظام يعتمد بشكل أساسي على الكتب المدرسية المدعومة بالبحث والنماذج العملية، ويركز على المعلم في ضرورة استيفاء المنهج ونقل محتواه إلى الطلاب لإعدادهم للاختبارات .
- نظام التعليم السنغافوري هو نتاج لمزيج فريد من التأثيرات الثقافية والتاريخية، ونجاحه يرتبط بتلك التأثيرات الخاصة مما قد يجعل من الصعب نقل التجربة بحذافيرها لدول أخرى.
- أنه نظام يتمتع بالمرونة ويقوده أكفأ الخبراء، ويتميز، أيضا، بالتكامل والانسجام التام مع بقية المؤسسات مما أكسبه مركزية وتجانسيه وتمويلا جيدا .

- أنه نظام يؤمن بأهمية الأبحاث التعليمية وهذا من أجل رفع كفاءة العاملين بهذا النظام من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات الاحترافية خاصة فئة المعلّمين ومدراء المدارس، وفي هذا الصدد خصصت الدولة 159 مليون دولار لهذا الغرض بين عامي 2013 و2017.
- أنه نظام مرتبط بالهوية ويعمل على تنمية الشعور العام بالمسؤولية القومية اتجاه بناء دولة قوية تتمتع بالرفاهية والتجانس الاجتماعي وتحترم التعددية العرقية والقيّم القومية، لذا، فمعظم الطلاب يتصفون بالالّتزام والطّاعة داخل الفصول الدراسية.
- أنه نظام يتميز بالمرونة والتطوير ؛ فبعدما كان المبدأ الأساسي في عملية التدريس هو "المعلّم يتحدث والطالب يستمع"، أصبحت الحكومة انطلاقا من موسم 2005/2004 تتبنى سياسة تعليمية جديدة مبدأها "تدريس أقل، تعليم أكثر"، كما أن هذا النظام بات يدفع المعلمين للاهتمام أكثر بجودة التعليم من خلال التشجيع على استخدام الوسائل التكنولوجية لتوضيح المعلومة، وعدم قصر الاهتمام على غرض الإعداد للاختبارات.

وبناءً عليه، فمن خلال هذه الخصائص والميزات لنظام التعليم السنغافوري يتأكد بأن قادة البلد منذ البداية كانوا عازمين للتوجه نحو بناء نظام تعليمي فعّال، يحمل مضامين تربوية ومعرفية ويعمل على إكساب الأفراد المتعلمين المؤهلات والخبرات الكافية التي تسمح لهم فيما بعد باستثمار هذه المعارف والخبرات فيما يعود عليهم بالفائدة، وأيضا من أجل تحريك عجلة النمو، وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالفعل فقد كان لسنغافورة ما أرادت، كما أصبح أكثر من نصف قوتها العاملة من خريجي الجامعات، ويعدون من أكفأ قوى العمالة في العالم، وهذا مؤشر قوي على أن نظامها التعليمي كان من أنجح وأنجع الأنظمة التعليمية على وجه البسيطة .

III. 3. سياسة الانفتاح على الخارج وتحرير الأسواق: إن قادة سنغافورة الجدد، ومنذ لحظة الاستقلال أدركوا عدم إمكانية اعتمادهم على أسواق جيرانهم في تحريك الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل الكفيلة بالحد من البطالة ومجابهة الفقر، لذا

فكروا في وضع سياسة اقتصادية حكيمة تقضي بالانضمام إلى الاقتصاد العالمي، ولا شك أن هذا الأمر يتطلب خلق استعدادات وشحذ إمكانيات واتخاذ إجراءات من أجل الدخول في منافسة اقتصادية مع الدول الكبرى، ولعل من أهم العوامل التي كان يراهن عليها القادة لتجسيد هذه السياسة هو الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة والوعي لدي الشعب السنغافوري حتى يتم إعداده ليكون أكثر رغبة في الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي، ولقد تجسد هذا الأمر بالفعل، كما أسلفنا، عند الحديث عن سياسة التعليم والتأهيل، والأمر الآخر الأهم في هذه السياسة هو ذلك الإجراء الذي اتخذته سلطات سنغافورة والمتمثل في إلغاء جميع الرسوم على الواردات، وهذا حتى يتسنى للسلع التجارية التدفق بشكل حر، والهدف هنا ينصب على المواد الخام التي يتم استيرادها ثم تحويلها عبر التصنيع إلى منتجات أخرى وتصديرها مرة أخرى بشكل حر إلى الخارج فهذه سياسة ناجحة، ومن السياسات الأخرى التي ساهمت في النجاح الاقتصادي لسنغافورة هي تلك المستمدة من أحد المشاريع التي تركها البريطانيون ويتعلق الأمر ببرنامج إدخار وطني إجباري يعرف بـ CPFوالذي بدأ عام 1955، هذا البرنامج يجعل الموظفين يشاركون بنسبة من رواتبهم الشهرية في ادخار مستقبلي، بفضل ذلك تمكن أخيرا حوالي 85% من السنغافوريين من امتلاك منازل لهم(www.aljazeera.net) ، كما أن سياسة الانفتاح فتحت المجال أيضا للسياحة لتكون أيضا موردا اقتصاديا مهما للبلد، فسنغافورة بجمال حدائقها ونظافة شوارعها وطيبة مواطنيها وجودة خدماتها السياحية أمست تستقطب عشرات الملايين من السياح في السنة وهو ما يساهم في الإنعاش الاقتصادي. فمثل هذه السياسات كما أوضحنا، هي التي ساهمت بشكل كبير في توفير مناصب الشغل للسنغافوريين وشجعتهم على الادخار وامتلاك المساكن وبالتالي قضت على ظاهرة الفقر والحرمان، وليس هذا فحسب، بل كان لهذه السياسات دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المسطرة، ومكنت سنغافورة من التحول والانتقال في وقت قياسي حتى تربعت على قمة الاقتصاد العالمي.

III. 4. الواقعية والصرامة في التعامل: الصرامة والواقعية هي أيضا أحد السياسات الهامة التي انتهجتها سلطات دولة سنغافورة واعتمدت عليها من أجل تجسيد تطلعاتها وتحقيق أهدافها المسطرة منذ البداية، والتي على رأسها الخروج من حالة الفقر

والتخلف والانتقال إلى مراحل متقدمة من النمو والازدهار، إن الأمور الهامة والأساسية في الدولة يتم أخذها بمأخذ الجد؛ بمعنى أن السلطات تتعامل معها بواقعية وفي نفس الوقت بصرامة، ومن الواقعية في سياسة هذه الدولة أنها تدفع رواتب عادلة حسب سعر السوق، لماذا؟ يجيب أحد قادتهم أنه حتى نتمكن من جذب أشخاص أكفاء للعمل (www.aljazeera.net)، فالرواتب المرصودة عندما تتماشى وسعر السوق تساهم بشكل كبير في استقطاب الكوادر من ذوي الكفاءات والخبرات وتوظيفهم ليشكلوا بذلك إضافة للمؤسسة وبالتالي يزيد إنتاجها وتعظم أرباحها وتساهم بذلك في النمو بصفة عامة بخلاف ما يحدث في العديد من الدول أين ترصد رواتب لا تتماشى وسعر السوق مما سمح بتفشي بؤر الفساد في مؤسساتها وأدى إلى تعطل الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي، ولهذا كان لا بد على أي دولة إن أرادت النجاح أن تنتهج أسلوب النزاهة والصرامة في التعامل أو في ضمان سيرورة النظام يقول لي هسين لونج: "أعتقد أننا ركزنا بشكل كبير على الحفاظ على نزاهة نظامنا فنحن نتعامل بصرامة مع الفساد كما نركز بشكل كبير أيضا على الأكفاء في تشغيل النظام مما يجعل القيادة فاعلة وقادرة على الإبداع، والترقيات من نصيب الأفضل، الرجل المناسب في المكان المناسب .(www.aljazeera.net)"فالإصلاح الإداري من أجل القضاء على البيروقراطية والفساد كان بالنسبة للقادة السنغافوريين أولوية الأولويات، فهم متيقنون بأن الفساد إذا تمكن من مفاصل الدولة أتى على الأخضر واليابس، فالمخالفون للتشريعات والقوانين تطالهم العقوبات مهما كانت صفتهم ورتبهم الوظيفية، والعقوبات غالبا ما تكون قاسية جدا؛ فمثلا فإذا دخنت سيجارة في حديقة، فسيكون عليك أن تدفع قرابة 700 دولار أمريكي، أما إذا مضغت علكة وألقيتها أرضا فإنك معرض لغرامة تزيد عن مائتي دولار أمريكي، وهناك عقوبات أخرى متشددة أيضا في حق من يصرخ في الشارع أو يقطع الطريق دون احترام الإشارة،(بنحمد،2019) فهذا النوع من الضبط هو الذي مكن للقطاعات الاقتصادية من النمو والتطور خاصة قطاع السياحة الذي كنا قد أشرنا إليه عند الحديث على سياسات الانفتاح والذي أصبح لوحده قطبا اقتصاديا مهما بفضل سياسات الصرامة المنتهجة من طرف سلطات هذه الدولة، وكما يقال فالقيود

والضغوط ليست دائما سيئة، فقد تأتي في يوم ما بالعصائر الحلوة والمنعشة، كما هو الحال في دولة سنغافورة.

خاتمة:

لقد كانت هذه الورقة البحثية المتواضعة مجرد لمحة بسيطة عن تجربة دولة سنغافورة في القضاء على الفقر والتخلف وتحقيقها لمستوى متقدم من التنمية الاجتماعية والاقتصادية أهلها لأن تكون نموذجا ومثالا يحتذي في الرقي والازدهار و مضربا للمثل بين دول العالم؛ إن هذا المبتغى ما كان ليتحقق لولا لجوء الدولة في بداية تأسيسها إلى الكوادر من ذوي الكفاءات وجعلهم على رأس المؤسسات، وكذلك بإصلاح النظام التعليمي وجعله يتواءم مع سوق الشغل، بالإضافة إلى سياسة الانفتاح وتحرير الأسواق التجارية مع الواقعية الصرامة في التعامل وعوامل أخرى بالطبع كان لها الأثر الكبير في رسم خريطة التحول والانتقال لدولة فقيرة ومتخلفة تعيش على هامش التاريخ لتتحوَّل إلى عملاق اقتصادي يحظى بالاحترام الكبير على المستوى الدولي.

❖ **قائمة المراجع:**

1. أبو اليزيد أبو زيد العجمي (2010). **التأصيل الشرعي للتنمية الذاتية** (المجلد ط1). مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
2. أبي حامد الغزالي (2003). **إحياء علوم الدين** (المجلد الجزء الأول). القاهرة: مكتبة الصف.
3. إدريس ولد القابلة (2004). **الفقر في بلادي** .، www.nashiri.net.
4. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. **معجم مصطلحات عصر العولمة** . مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية.www.Kotobarabia.com .
5. إسماعيل قيرة (دس). **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**؟ قسنطينة، جامعة منتوري: مخبر الإنسان والمدينة.
6. الهادي قطش (2009). **أطلس الجزائر والعالم، طبيعيا. بشريا. اقتصاديا . سياسيا.** عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.
7. ايمن بنحمد (2019). **سنغافورة .. حكاية معجزة وثبت من ظلمات التخلف إلى نور** التقدم.ttps://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/349811.htm .
8. رابح كعباش (2007). **سوسيولوجيا التنمية**. قسنطينة، جامعة منتوري: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة،.
9. ريتشارد روكرانس (2001). **توسع بلا غزو** ، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
10. طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وآخرون (2010). **مفاتيح اصطلاحية جديدة** معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. لي كوان يو (2007). **قصة سنغافورة . مذكرات لي كوان يو**، لمملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.
12. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (2008). القاموس المحيط. بيروت: دار الفكر.
13. مصطفى يوسف كافي (2016). **الإعلام والاتصال البيئي والسكاني**. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
14. موقع قناة الجزيرة. (2009). ww.aljazeera.net/programs/infocus/2009/4/25.